

Distr.: General  
8 March 2007  
Arabic  
Original: English



## التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) الذي طلب إليّ فيه المجلس أن أوصل إطلاعه بانتظام على التطورات المستجدة في كوت ديفوار وعلى تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويغطي التقرير التطورات المستجدة منذ تقريره المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/939).

### ثانياً - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت حال الجمود السياسي التي سادت عملية السلام الإيفوارية دون حل ولم يحرز أي تقدم يُذكر نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦). وأعلن الرئيس لوران غباغبو في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن مبادرة عرض فيها بدء حوار مباشر مع القوى الجديدة، مما أتاح فرصة جديدة للخروج من الطريق السياسي الطويل المسدود. وكما هو مبين في الفقرات ٧ إلى ١٨ أدناه، انتهى الحوار باتفاق سلام جديد وقعه الرئيس غباغبو والسيد غيوم سورو، الأمين العام للقوى الجديدة، وذلك في واغادوغو في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، تيسير من رئيس بوركينا فاسو، الرئيس بليز كومباوريه.

٣ - وقبيل الحوار وحتى توقيع اتفاق السلام الجديد، بذل رئيس الوزراء شارل كونان باني جهوداً من أجل تنشيط عملية السلام عن طريق تنفيذ الجدول الزمني الذي اقترحه الفريق العامل الدولي في اجتماعه الوزاري المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ففي هذا الجدول الذي قُدم في بيان للفريق العامل أيده مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2006/58)، اقترحت جداول زمنية معينة لتنفيذ المهام



الرئيسية التي حددها قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦). ومع ذلك، فلم تحقق الجهود المبذولة لتنفيذ هذه المهام الرئيسية سوى نتائج محدودة.

٤ - وفي أبرز الخطوات الرئيسية التي اتخذها رئيس الوزراء إنشاء فريق عامل يعنى بإصلاح قطاع الأمن، وذلك في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على النحو الذي دعا إليه المجلس في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). وبالإضافة إلى ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليكورن والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج العمل على التحضيرات التقنية لتنفيذ برنامج نزع السلاح، بما في ذلك وضع طرائق نشر أفرقة التحقق المشتركة (بين قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، والقوى الجديدة، والأمم المتحدة وليكورن) في جميع مناطق التجمع الأولي للقوات، وترتيبات توفير الأمن. ومع ذلك وكما أشير في تقريرتي السابق، لا يزال البرنامج الوطني يواجه نقصاً في التمويل بقيمة تناهز ١٠ ملايين دولار لإعادة تأهيل مواقع تجميع القوات.

٥ - وفي ما يتعلق بتحديد هوية السكان، اقترح الفريق العامل الدولي اعتبار ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مهلة قصوى لإنشاء فريق عامل يعنى بتحديد الهوية وهو ما دعا إليه القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). وقد أنشأ رئيس الوزراء الفريق العامل في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك اختارت الحكومة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مشغلاً تقنياً للتسجيل الفعلي للسكان. كما قرر رئيس الوزراء المضي في الاستئناف التدريجي لجلسات الاستماع العلنية المتعلقة بعملية تحديد الهوية التي تجرى في المحاكم العاملة المختصة، بهدف تغطية ٢٥ موقعا بحلول الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد بدأت هذه العمليات يوم ١٩ كانون الثاني/يناير في محكمتين بمقاطعتي أدجاميه وأتيكويه في أيدجان. وفي ١٦ شباط/فبراير، نُشرت محاكم متنقلة لعقد جلسات استماع في أربعة مواقع إضافية في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة. وحتى ٢٠ شباط/فبراير، كانت المحاكم قد أصدرت ١٠٩٤ شهادة ميلاد من واقع ١١٨٦ طلباً جرى تقديمها.

٦ - وفيما يتعلق بالتحضير للانتخابات، اقترح الفريق العامل الدولي تحديد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مهلة قصوى لتعيين ممثلي الأحزاب السياسية في الهياكل المحلية للجنة الانتخابية المستقلة، على أن يلي ذلك فوراً افتتاح العمل في الهياكل المحلية وإعلان اللجنة الانتخابية المستقلة جدولاً زمنياً للانتخابات. ومع ذلك، ففي ١٨ كانون الثاني/يناير، وجه الرئيس غباغبو رسالة إلى رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة يطلب إليه فيها تعليق جميع التحضيرات التقنية للانتخابات وانتظار نتائج الحوار الجاري مع القوى الجديدة. ومع أن اللجنة لم تعلن جدولاً زمنياً للعملية الانتخابية، فقد أبلغت الرئيس غباغبو في ١٩ كانون

الثاني/يناير بعزمها على نشر ٢٤ لجنة انتخابية إقليمية. وفيما بعد، أفتتحت أول لجنة انتخابية إقليمية في أبيدجان يوم ٢٢ شباط/فبراير، وشكلت أربع لجان أخرى يوم ٢٧ شباط/فبراير في أبغورو، وبوافليه، وبوندوكو، وكوماسي.

### الحوار بين الرئيس غباغبو وبين القوى الجديدة

٧ - أعلن الرئيس غباغبو في خطاب إذاعي ألقاه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مبادرة جديدة عرض فيها بدء حوار مباشر مع القوى الجديدة برعاية رئيس بوركينافاسو، الرئيس بليز كومباوريه. ودعا الرئيس غباغبو أيضا إلى إزالة منطقة الثقة التي تقسم البلد؛ واقترح سن قانون عفو عام جديد؛ وأعرب عن عزمه على إطلاق خدمة مدنية وطنية للشباب وبرنامج مساعدة لإعادة توطين المشردين؛ واقترح إجراء الانتخابات بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧. وشرح الرئيس أن مبادرته تهدف إلى إيجاد حل "نابع من داخل الوطن" للأزمة الإيفوارية لأن أي من الحلول التي اقترحتها المجتمع الدولي لم يحمل السلام للبلد.

٨ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، رحب الأمين العام للقوى الجديدة السيد غيوم سورو باقتراح الرئيس غباغبو فتح حوار مع مجموعته إلا أنه أكد أن هذا الحوار ينبغي أن يؤدي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦). وحث أيضا السيد سورو تحالف الأحزاب السياسية للمعارضة الإيفوارية، "مجموعة السبعة"، على العمل بشكل عاجل من أجل التوصل إلى موقف موحد من مقترحات الرئيس غباغبو. والتقى لاحقا السيد سورو قادة "مجموعة السبعة" في أبيدجان يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي أعقاب مشاورات مكثفة، أصدرت المجموعة بيانا قبلت فيه بعرض الرئيس غباغبو فتح حوار مع القوى الجديدة. وأكد البيان جملة أمور منها أن يسعى الحوار إلى التعجيل في عملية السلام ضمن إطار القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦).

٩ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، شارك السيد سورو في الاجتماع الوزاري الثاني عشر للفريق العامل الدولي، إلى جانب رئيس الوزراء "باني" وأبلغ الفريق العامل عن عزمه على قبول اقتراح الرئيس غباغبو بدء حوار مباشر. وفي بيان صدر في أعقاب الاجتماع، أكد الفريق العامل من جديد دعمه لإجراء مشاورات متواصلة بين الأطراف الإيفوارية. وأكد أيضا أنه ينبغي للحوار المباشر الذي اقترح الرئيس غباغبو إجراءه أن يركز على إيجاد حلول ملموسة ومحددة للقضايا المتعلقة بتحديد الهوية وعملية نزع السلاح وإعادة هيكلة القوات المسلحة، وإجراء انتخابات ذات صدقية في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وفي اليوم نفسه، وخلال اجتماع مع الرؤساء المشاركين للفريق العامل الدولي في أبيدجان، شرح الرئيس

غباغبو أن المرحلة الأولى من الحوار ستتناول القضايا العسكرية وأن المشاركة ستقتصر، من ثم على القوى الجديدة، أما القادة السياسيون الآخرون فسيشاركون في مرحلة لاحقة.

١٠ - وأعرب رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن دعمهم للحوار بين الرئيس غباغبو والقوى الجديدة خلال مؤتمر القمة الحادي والثلاثين المعقود في واغادوغو في ١٩ كانون الثاني/يناير. وأناطوا أيضا مهمة تيسير الحوار بالرئيس كومباوريه، الرئيس الجديد للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي بيان صدر في مؤتمر القمة، دعا رؤساء الدول جميع الأطراف الإيفوارية إلى التعاون في تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، اقترح رؤساء الدول أن ينظر مجلس الأمن في إيفاد بعثة خاصة إلى كوت ديفوار للمساعدة في توليد دفع جديد لعملية السلام. وتعهدوا أيضا بإيفاد بعثة رفيعة المستوى تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى كوت ديفوار لحث القادة الإيفواريين على قبول وتنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦) بحسن نية، وإيفاد بعثة مماثلة إلى عواصم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

١١ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، دعا السيد سورو أعضاء فريق الوساطة اليومية إلى مقر القوى الجديدة في بواكيه لإحاطتهم علما بنتائج مختلف الاجتماعات التي عقدها مع الرئيس كومباوريه في ما يتعلق بالمحادثات المزمع إجراؤها. وفي اجتماع الإحاطة هذا، أعرب السيد سورو عن رأيه بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يرصد هذا الحوار عن كثب ويكون شاهدا عليه بهدف كفالة شفافيته وشموله للجميع وبقائه ضمن إطار القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). وسافر السيد سورو إلى بور كينا فاسو في ٢٣ كانون الثاني/يناير ليناقد مع الرئيس كومباوريه التحضيرات النهائية للحوار. وعقد الرئيس كومباوريه والرئيس غباغبو اجتماعا مماثلا في ٢٤ كانون الثاني/يناير.

١٢ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وجهت رسالة إلى الرئيس ساسو - نغيسو رئيس الاتحاد الأفريقي ورسالة إلى الرئيس كومباوريه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رحبتُ فيهما بجهودهما الرامية إلى مساعدة الأطراف الإيفوارية على الخروج من الطريق المسدود الطويل الذي وصلت إليه عملية السلام وأكدت لهما استمرار اشتراك الأمم المتحدة في الجهود التعاونية المبذولة لإيجاد حل دائم للأزمة في كوت ديفوار. وشاطرهما رأيي بأن إجراء حوار شامل للجميع هو السبيل الوحيد لتحقيق تسوية سياسية شاملة تعالج الشواغل الكامنة التي تساور جميع الأطراف، وتشق طريقا واضحا غير غامض في ما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الهوية والانتخابات.

١٣ - والتقيت أيضا الرئيس غباغبو في أثناء مؤتمر القمة للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا بين ٢٨ و ٣٠ كانون الثاني/يناير. وقد حضضت الرئيس غباغبو على تنسيق مبادرته وفقا للقرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). وأكدت له أيضا مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لعملية السلام في بلده. وأكد لي الرئيس غباغبو أن الحوار سيشمل في نهاية المطاف جميع القوى السياسية في كوت ديفوار، وأن خطته لتسوية الأزمة الإيفوارية ليست "على عكس القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، بل هي مكملّة له.

١٤ - وشرع ممثلو الرئيس غباغبو والقوى الجديدة في مناقشات مع الميسر، الرئيس كومباوريه، في واغادوغو، في ٥ شباط/فبراير. وتولى الوفدان، بقيادة الناطق باسم الرئيس غباغبو، ديزيري تاغرو، ونائب الأمين العام للقوى الجديدة، لويس داكوري تابلي، إعداد مشروع اتفاق شامل للعرض على القائدين. وفي ٢١ شباط/فبراير، سافر السيد ألساني أواتارا، قائد تجمع الجمهوريين، والسيد ألفونسي جيدجيه - مادي، الأمين العام للحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الذي يتزعمه السيد أونري كونان بيدي، إلى واغادوغو لإجراء مشاورات مع الميسر بشأن المسائل المنبثقة من مناقشات أطر إعداد العمل. وكان ممثلو رئيس الوزراء، باي، حاضرين أيضا أثناء المحادثات.

١٥ - ودعا الرئيس كومباوريه كلا من الممثل السامي لشؤون الانتخابات، غيرار ستودمان، والموظف المسؤول عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أبو موسى، إلى واغادوغو في عدة مناسبات، التماسا لوجهات نظرها بشأن عدد من المسائل الانتخابية والسياسية والعسكرية المنبثقة عن المحادثات. وشارك قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ونائب قائد القوة لقوات ليكورن في المشاورات التي جرت في ٢٠ شباط/فبراير، لتقديم المشورة بشأن المسائل العسكرية.

١٦ - وفي ١٤ شباط/فبراير، بعثت برسالة أخرى إلى الرئيس كومباوريه أعربت فيها عن تقدير الأمم المتحدة لما يقوم به من دور تيسيري، وأعلمته عن استعدادي لتقديم المساعدة، متى اقتضى الأمر، بتقديم المشورة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالحوار. ووجهت الشكر أيضا إلى الرئيس عن الاتصالات التي داوم عليها مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومع الممثل السامي لشؤون الانتخابات أثناء المحادثات، وأكدت على ضرورة فتح قنوات للاتصال، في ضوء الدور الرئيسي الذي يتوقع من العملية القيام به في دعم تنفيذ الاتفاق المتناظر.

١٧ - وفي ٤ آذار/مارس، وقع الرئيس غباغبو والسيد سورو الاتفاق الجديد في واغادوغو، بتيسير من الرئيس كومباوريه. ويستند الاتفاق إلى قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦) وإلى

اتفاقات السلام السابقة. ويتناول الاتفاق القضايا الرئيسية التي اعترضت تنفيذ عملية تحديد هوية السكان، وعملية نزع السلاح، وإعادة هيكلة القوات المسلحة، وبسط سلطة الدولة من جديد في كامل أنحاء البلد وإعادة قائمة الناخبين. كما يتوخى الاتفاق وضع ترتيبات مؤسسية جديدة، يتوقع أن يُتفق عليها في غضون شهر. ويجري في مرفق للاتفاق عرض جدول زمني للتنفيذ يشار فيه إلى نية إكمال العملية الرئيسية في غضون ١٠ أشهر. وطلب الطرفان إلى الميسر تقديم الاتفاق إلى مجلس الأمن، عن طريق الاتحاد الأفريقي، لكي يعتمده المجلس.

١٨ - ودور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاتفاق بحاجة إلى مزيد من التوضيح، وخاصة فيما يتعلق بنشر قوات الأمم المتحدة في منطقة الثقة فضلا عن دعم المنظمة لتنفيذ عملية نزع السلاح وتوفير الأمن لمختلف العمليات الرئيسية، بما فيها الانتخابات. ويلزم أيضا إيضاح دور الأمم المتحدة في آليات المتابعة ودور الممثل السامي لشؤون الانتخابات. كما ينبغي إجراء مناقشات عاجلة مع الميسر ومع الطرفين بشأن تنفيذ اقتراح نشر مزيد من القوات الأفريقية ضمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

### ثالثا - الوضع الأمني

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظل الوضع الأمني العام في كوت ديفوار هادئا نسبيا، ولو أنه غير قابل للتنبؤ ومشوب غالبا بالتوتر، في ظل المضاعف السياسية والاجتماعية الناجمة عن تطاول أمد الأزمة. وأفض تواتر الإضرابات الموظفين العاملين من قطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى العاملين في ٢٢ سجنا في جنوب البلد، إلى إحداث اضطرابات، ولكنها هدأت تدريجيا إثر تقديم الحكومة لتطمينات بأنها ستنتظر في المظالم. ونظمت هذه الإضرابات احتجاجا على سوء ظروف الخدمة. ولا يزال معدل الجريمة عاليا في العاصمة الاقتصادية.

٢٠ - وفي منطقة الثقة، أُبلغ عن عدة حالات أفضت إلى مقتل سكان مدنيين، أو تعرضهم لهجمات. وفي غياب وكالات إنفاذ القانون والهيئة القضائية، يتواصل انتهاك سيادة القانون، على الرغم من الدوريات المعززة التي تقوم بها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن. ولا تزال التوترات الإثنية أيضا مبعثا للقلق الشديد. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قامت عناصر مدججة بالسلاح تابعة لقوات الدفاع والأمن، ترافق زوجة الرئيس في زيارة إلى قرية يتوزي، في الجزء الشرقي من البلد، بدخول منطقة الثقة عمدا، على الرغم من التدابير المشددة التي اتخذتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لضمان سلامة السيدة غباغبو أثناء زيارتها. وبعثت العملية برسالة احتجاج إلى رئيس هيئة أركان الدفاع

لكوت ديفوار، الجنرال فيليب مانغو. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، قام "الشبان الوطنيون" بتنظيم مظاهرة في دويكوي تطالب بالإزالة الفورية لمنطقة الثقة لكي تتمكن القوات المسلحة الإيفورية من أخذ زمام المسؤولية الأمنية من القوات المحايدة.

٢١ - وفي الجزء الغربي من البلد، ظل الوضع الأمني متقلبا، مع ورود عدة تقارير تفيد بوقوع اشتباكات بين أفراد من جماعة "غيري" الإثنية والمهاجرين من بوركينافاسو، أودت بحياة عدة أشخاص. وأبلغ أيضا عن وقوع أنشطة إجرامية في عدة قرى، وعلى امتداد الطريق بين دويكوي وبنغولو. وظل الجزء الشرقي من البلد هادئا، باستثناء هجوم مسلح شنته عناصر مجهولة في نوي، على الحدود بين كوت ديفوار وغانا، في ١٢ كانون الثاني/يناير. وخلف الهجوم خمسة قتلى، من بينهم عنصران من عناصر الدرك ومسؤول جمركي. ولا تزال الدوافع وراء هذا الهجوم غير واضحة.

٢٢ - وفي الجزء الشمالي من البلد، يتسبب عدم وجود وكالات إنفاذ قانون عاملة في اتسام الأوضاع بالتقلب، ويدعى أحيانا بأن عناصر تابعة للقوى الجديدة تساهم في انتشار الجريمة. ولا يزال عدم توفر الأمن يؤثر سلبا على ظروف المعيشة لمعظم أفراد السكان.

٢٣ - وقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، استجابة لتدهور الأوضاع في غينيا المجاورة في شباط/فبراير، بزيادة عدد دورياتها على امتداد الحدود لترصد عن كثب إمكانية وقوع تشريد للمدنيين، ولمنع الجماعات المسلحة من الحركة. وفي ٢٦ شباط/فبراير، لم يقع الإبلاغ عن أية تحركات يؤبه لها عبر الحدود.

## رابعا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العنصر العسكري

٢٤ - في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، كان القوام العسكري لقوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يتكون من ٨ ٠٥٢ فردا، من بينهم ٧ ٧٦٠ فردا من أفراد القوات، و ١٩٨ مراقبا عسكريا، و ٩٤ ضابطا من ضباط الأركان، إزاء حد أعلى مسموح به قدره ١١٥ ٨ فردا. وتتكون القوة من ١١ كتيبة، تسع منها منشورة في القطاعين (الشرقي والغربي)، واثنان في أيدجان للحفاظ على الأمن الحضري والقيام بالمهام الطارئة. وهناك وحدة طيران واحدة، وثلاث سرايا هندسية، وسرية نقل واحدة، وسرية قوات خاصة واحدة، تقدم القدرات التمكينية والاحتياطي العملياتي للقوة. وتم نشر ما مجموعه ١٤ سرية مشاة خفيفة و ٣ سرايا آلية في القطاع الغربي، وهو أشد القطاعات صعوبة؛ و ١٠ سرايا مشاة خفيفة، وسرية مدرعة واحدة، ووحدة الطيران، في القطاع الشرقي.

٢٥ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار القيام بعمليات منتظمة لإظهار حالة تأهبه. وقام أيضا بتمارين على خطط الطوارئ، تمت على مرأى من الجميع، ودوريات مشتركة معززة مع وحدات تابعة لقوات ليكورن. وقد تم تمديد نطاق هذه العمليات المشتركة، التي كانت في البداية مقتصرة على أيدجان، لتشمل جميع المناطق التي تنتشر فيها قوات تابعة للعمليات. وتكتمل هذه العمليات الأنشطة التي تهدف إلى السيطرة على المناطق الخاضعة لمسؤولية العملية من خلال إنشاء نقاط تفتيش عرضية، ومعسكرات مؤقتة في نقاط التوتر الساخنة، والقيام بدوريات خاصة. وقامت العملية أيضا بزيادة كبيرة في حجم دورياتها داخل منطقة الثقة، لكي يتسنى كبح جماح الوتيرة المتصاعدة للهجمات المسلحة وقطع الطرق في هذه المنطقة.

٢٦ - وواصلت الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عقد اجتماعات منتظمة لبناء الثقة مع أفراد المجتمعات المحلية والجماعات الإثنية، والمشاركة فيها، لتسهيل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات، لا سيما في المنطقة الغربية. وفضلا عن ذلك، تداوم العملية على التعاون الوثيق والاتصال مع قوة ليكورن، على مستوى المقر وفي مسرح العمليات على حد سواء، لا سيما داخل منطقة الثقة. وتقوم جميع الوحدات التابعة للعملية بتدريبات منتظمة مع قوة ليكورن، التي تقوم أيضا بمهمة قوة الرد السريع للعملية. وتكرر هذه التدريبات بعد كل عملية تناوب للوحدات.

٢٧ - وفضلا عن ذلك، واصلت الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار القيام بدوريات منتظمة على امتداد الحدود الليبيرية لرصد الوضع ومنع وقوع تحركات للأسلحة أو الجماعات المسلحة. واستؤنفت الدوريات المشتركة بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، على امتداد الحدود المشتركة، بعد الانتهاء من عملية تناوب الكتيبة الباكستانية المتمركزة في تلك المنطقة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعملا بما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٧٢١ (٢٠٠٦)، يتم تحديث خطط الطوارئ بصفة منتظمة لتعزيز التعاون بين البعثتين، بما في ذلك إمكانية تبادل التعزيزات في حالة وقوع تدهور خطير للوضع الأمني، على النحو المتصور في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٦).

٢٨ - ويُتوخى في اتفاق واغادوغو الموقع إحداث تعديلات في دور قوات العملية وفي نشرها وتكوينها. ويلزم من ثم إجراء مشاورات عاجلة مع الطرفين ومع الميسر.



## عنصر الشرطة

٢٩ - من الضروري أيضا إجراء مناقشة مع الطرفين والوسيط بشأن دور عنصر الشرطة التابع للعملية، في إطار اتفاق السلام الجديد. وفي ٢١ شباط/فبراير، بلغ قوام عنصر الشرطة ١٥٠ فردا، من بينهم ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة و ٧٥٠ فردا في ٦ وحدات شرطة مشكّلة، إزاء عدد مآذون به كحد أقصى يبلغ ٢٠٠٠ فرد. ويعود الانخفاض إلى تواصل الصعوبات في مجال تحديد عناصر تتحدث اللغة الفرنسية من أفراد الشرطة، تكون قادرة على تقديم المشورة التقنية للسلطات المحلية في مجال أنشطة الشرطة والأمن والتفاعل مع السكان المحليين.

٣٠ - ويوصل وحدة الشرطة المشكّلة السادسة إلى كوت ديفوار، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تم الانتهاء من نشر جميع وحدات الشرطة المشكّلة المآذون بها في البلد. وتقوم وحدات الشرطة المشكّلة الآن بعملياتها في أبيدجان، وبواكي، ودالوا، وياموسوكرو، وغويغلو. وتتركز المهام الأساسية لوحدات الشرطة المشكّلة على تقديم الأمن لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومعداتها، بالإضافة إلى أفراد شرطة الأمم المتحدة في منطقة الثقة. وتواصل هذه الوحدات أيضا القيام بتدريبات منتظمة في مجال ضبط التجمهرات، بالتعاون مع الوحدات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن. وقدم أفراد وحدات الشرطة المشكّلة أيضا دورات تدريبية متخصصة بشأن أنشطة ضبط التجمهرات والتحكم في الاضطرابات المدنية لـ ٦٠٠ فرد من الأفراد العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في خمس وحدات مختلفة.

٣١ - وتنتشر بقية أفراد شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٢٠ موقعا في كامل أنحاء البلد حيث يقومون بمهام الرصد والتوجيه، لتعزيز السلوك المهني لأفراد الشرطة الوطنية الأيفورية وعناصر الدرك. بيد أن محدودية الموارد البشرية واللوجستية المتاحة لدى قوات الأمن الأيفورية كثيرا ما تقف عائقا أمام الأنشطة المشتركة.

٣٢ - وانتظارا للبدء في عملية نزع السلاح، سيتم نشر ٥٣٥ عنصرا من العناصر الأمنية المساعدة، الذين درّبهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في الجزء الشمالي من البلد، في ٥٤ مركزا للشرطة في تلك المنطقة للحفاظ على القانون والنظام، في الوقت الذي يتم فيه تجميع العناصر التابعة للقوى الجديدة. وتم ترميم مراكز الشرطة التي سيتم نشر العناصر المساعدة فيها باستخدام تمويلات قدمتها المفوضية الأوروبية. وتم تنظيم حفل تخرج رسمي للعناصر الأمنية المساعدة في بواكي، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحضر رئيس الوزراء باي وعدة وزراء آخرين الحفل. وسيتم نشر أفراد من

شرطة الأمم المتحدة إلى جانب العناصر الأمنية المساعدة لتقديم الدعم التقني، فضلا عن الإرشاد والرصد بصفة مستمرة للمهام اليومية في الميدان. وشُرِع في هذا العمل الإرشادي باعتباره مشروعاً رائداً في بواكي، وستواصل هذا النشاط مع عملية النشر المتوقعة لـ ٥٤ عنصراً مساعداً في مان.

٣٣ - وواصل أفراد شرطة الأمم المتحدة المشاركة بشكل نشط في جهود التعاون بين البعثات، لا سيما في الدوريات المشتركة للمناطق الحدودية بين ليبيريا وكوت ديفوار، مع الوحدات العسكرية. وأنشئ أيضاً مكتب اتصالات متخصص، في كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، لتسهيل تبادل المعلومات بين عنصري الشرطة في البعثتين.

## خامساً - الأوضاع الإنسانية

٣٤ - لا تزال الأوضاع الإنسانية في كوت ديفوار تشكّل بصفة رئيسية أزمة حماية. وفي المناطق الغربية، واصلت عناصر الميليشيات من الجنوب والجماعات المسلحة من الشمال، بمن فيهم الصيادون التقليديون "دوزوس" شنّ هجماتهم على السكان المحليين والأجانب على حد سواء في منطقة الثقة. وأفضى مناخ انعدام الأمن والخوف إلى نزوح آلاف الأشخاص إلى دويكوي، وتقويض الجهود التي تبذلها الأوساط الإنسانية لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان، وتسهيل عودة ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من المشردين في دويكوي، بالإضافة إلى ٦ ٠٠٠ من المشردين الذين وجدوا ملجأ لهم في بنغولو، منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٣٥ - ولمعالجة المسائل الإنسانية الخطيرة في الجزء الغربي من البلد والمسائل المتعلقة بعودة المشردين داخلياً، قام فريق الأمم المتحدة القطري وممثلون لأوساط المانحين ببعثة إلى دويكوي، وغويغلو، ومنطقة زو، ومان، خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وأوصت البعثة بتعزيز أنشطة الحماية التي تقوم بها السلطات المحلية وقوات الأمم المتحدة، وزيادة أنشطة التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة، وضرورة القيام بتقييم معمق للمسائل الإنسانية والأمنية والإنمائية، لا سيما فيما يخص تسهيل عودة المشردين داخلياً. وقد تدهورت الحالة في الأسابيع الأخيرة مع ازدياد أنشطة قطاع الطرق وأنشطة الميليشيات مما يعيق بشدة العمليات الإنسانية والإنمائية، لا سيما فيما يخص تسهيل عودة المشردين داخلياً. وقد تدهورت الحالة في الأسابيع الأخيرة مع ازدياد أنشطة قطاع الطرق وأنشطة الميليشيات مما يعيق بشدة العمليات الإنسانية والإنمائية، لا سيما فيما يخص تسهيل عودة المشردين داخلياً. وقد تدهورت الحالة في الأسابيع الأخيرة مع ازدياد أنشطة قطاع الطرق وأنشطة الميليشيات مما يعيق بشدة العمليات الإنسانية والإنمائية، لا سيما فيما يخص تسهيل عودة المشردين داخلياً. وقد تدهورت الحالة في الأسابيع الأخيرة مع ازدياد أنشطة قطاع الطرق وأنشطة الميليشيات مما يعيق بشدة العمليات الإنسانية والإنمائية، لا سيما فيما يخص تسهيل عودة المشردين داخلياً. وقد تدهورت الحالة في الأسابيع الأخيرة مع ازدياد أنشطة قطاع الطرق وأنشطة الميليشيات مما يعيق بشدة العمليات الإنسانية والإنمائية، لا سيما فيما يخص تسهيل عودة المشردين داخلياً.

المنظمة الدولية للهجرة هي الأخرى إلى تعليق إعادة نحو ٩٠٠ شخص مشرد داخليا من طوليبليه إلى ١٤ قرية في محيط بيهيه. وقد لفت انتباه وزير الإدارة الإقليمية، وكذلك السلطات الإدارية المحلية في غويغلو، لوقوع هذه الأحداث.

٣٦ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم القيام بعثة إلى بواكي لتقييم الأوضاع الإنسانية في الشمال، مع التركيز بوجه خاص على الأمن، وحماية الطفل، وإمكانيات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعودة المشردين داخليا. وطلب قادة القوى الجديدة، بمن فيهم السيد غيوم سورو، ورئيس القوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة، الجنرال باكايوكو، المساعدة من الشركاء الإنسانيين، لا سيما فيما يخص دعم الشباب.

٣٧ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، توفي ما مجموعه ٣١ شخصا ونفق عدد غير معروف من الماشية والدواجن بسبب تفشي مرض غامض بقرية ديوبالا في المنطقة الوسطى الغربية من البلد. واعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير، أوفدت منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة فرق بحث إلى المنطقة للتحقيق في ملابسات هذا المرض الذي لم يعرف تشخيصه بعد.

٣٨ - وشهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا انتكاسة في القطاع التعليمي. وأدت عدة إضرابات قام بها المدرسون إلى شل أنشطة المدارس الابتدائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مما أضر على ٦٢٣ ٦٦٨ ١ طفلا في كامل أنحاء البلد. وبعد أن وعدت الحكومة بدفع رسوم الإقامة للمدرسين، عُلّق الإضراب في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لمدة ثلاثة أشهر.

٣٩ - وانطلقت عملية النداء الموحد على المستوى الوطني في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، في أبيدجان. وأبرزت عملية النداء حدوث زيادة في معدلات الفقر والضعف في كوت ديفوار، مشيرة إلى أن ٥٠ في المائة من السكان الريفيين في الشمال، وفي المناطق الغربية، لا يتحصلون على إمدادات منتظمة بمياه الشرب النظيفة، وأن ٦٠ في المائة من الخدمات الأساسية الطبية غير متوفرة. ويلتمس الحصول على ما مجموعه ٥٦,٣ مليون دولار لتقديم المساعدة لما يزيد على ٤ ملايين شخص من الفئات الضعيفة.

## سادسا - الآثار الاقتصادية للأزمة السياسية

٤٠ - تواصل خضوع الوضع الاقتصادي لتأثيرات سلبية مردها إلى حالة عدم الوضوح التي تشوب العملية السلمية. والقطاع الأكثر تضررا في هذا الصدد هو الصناعة التحويلية، التي فقدت ما يعادل تقريبا نصف إمكانياتها التصنيعية، ونصف قوتها العاملة تقريبا، في السنوات الخمس الماضية. ومنذ بداية الأزمة، نضبت تقريبا كامل الاستثمارات الإنتاجية، من

المستثمرين المحليين والأجانب. وتواصلت معاناة قطاع الإنتاج من الأعباء التي تمثلها التكاليف الخفية، بسبب ابتزاز الأموال والتكاليف الإضافية للنقل والتأمين. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة بشأن الضرائب ودعم أفضل القطاعات أداء، والتدريب المهني للقوة العاملة، وبذل مزيد من الجهود لمكافحة التهريب، ستبقى الصناعة مهددة بخطر فقدان قدراتها التنافسية لتصل إلى مستوى تصبح معه عملية تعافي هذا القطاع مسألة طويلة وصعبة.

٤١ - وما لم يتم إحراز تقدم في عملية السلام، لن يتمكن البلد من الاستفادة من موارده الطبيعية ورأسماله البشري الكبير، لتحقيق آماله في النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولن يتمكن البلد بالتالي من إيجاد فرص عمالة كافية للعناصر النشطة من سكانه، لا سيما الشباب. وتفتقر الجهود المبذولة لتشجيع توفير فرص العمل للشباب إلى المنهجية، ومن ثم فإنها ستفيد من وجود خطة اقتصادية وطنية عامة، وهي خطة لم توضع حتى الآن.

## سابعاً - حالة حقوق الإنسان

٤٢ - مع أنه لم تلحظ انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الحالة العامة لحقوق الإنسان لا تزال تثير القلق. فلا تزال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ترصد في أرجاء البلد حالات روتينية من التخويف، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز، وابتزاز المال بالتهديد عند نقاط التفتيش، وصراعات متكررة فيما بين المجموعات العرقية في غرب البلد.

٤٣ - وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وردت أنباء عن انتشار أعمال عنف في الجامعات والمدارس ارتكبتها أو حرض عليها أعضاء من اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، وخلال موجة من الإضرابات والمظاهرات نظمها الاتحاد في جميع أنحاء البلد للمطالبة بتمويل الدولة للرسوم المدرسية، هاجم متطرفو الاتحاد أملاكاً خاصة تعود إلى تجار محليين ومتعاطفين مع الأحزاب السياسية المعارضة، ونهبوها ودمروها. ولمواجهة أعمال العنف الواسعة الانتشار في الجامعات والمدارس، بدأ اتحاد كوت ديفوار لحقوق الإنسان مشروعاً رائداً مدته ١٠ أشهر لإطلاع الطلاب على قضايا حقوق الإنسان في جامعة كوكودي في أبيدجان.

٤٤ - وفي المنطقة الغربية من البلد، وردت تقارير عن حدوث هجمات ذات دوافع عرقية، أسفرت في بعض الأحيان عن أعمال قتل في دالوا وديوكوي وغويغلو، وفي منطقة الثقة. ولا يزال انعدام الأمن في منطقة الثقة، بسبب غياب سلطة إنفاذ القانون، يؤثر سلباً على حالة حقوق الإنسان برمتها. وقد تراوحت الإساءات التي شوهدت في المنطقة من أعمال

للصوصية إلى أعمال القتل والاعتداءات الموجهة بدافع عرقي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حرية الحركة متأثرة بالاعتداءات المتكررة التي يشنها قطاع الطرق في الجزء الغربي من كوت ديفوار وكذلك الأعمال التي يقوم بها الدوزو والمليشيات المناصرة للحكومة التي تعرف باسم الكوكوتاي "Cocotails".

٤٥ - أما في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة، فترد تقارير متزايدة مفادها أن عناصر من القوى الجديدة يعرضون خدماتهم لتسوية النزاعات الخاصة، بما في ذلك اللجوء أحيانا إلى معاقبة وإساءة معاملة الأطراف المعنية. ولا تزال القوى الجديدة تحتجز أيضا عدة أشخاص في كل من بواكي وكوروغو، بمن فيهم أشخاص كانوا قد اعتقلوا منذ مدة طويلة تعود إلى عام ٢٠٠٥، بعد إدانتهم بدعم الرئيس غباغبو أو التحسس لصالح "الشبان الوطنيين".

٤٦ - ونظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حملات توعية بشأن مختلف قضايا حقوق الإنسان في أبيدجان وأديني وبواكي، ودالوا، وكوروغو، وياموسوكورو. وبغية تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني، شرعت العملية في ١٨ كانون الثاني/يناير، بتنظيم "حلقة المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان"، وهي منتدى تتبادل فيه منظمات حقوق الإنسان الآراء بانتظام. وفي هذا السياق، وضعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية استراتيجية مشتركة للدعوة لصالح قيام كوت ديفوار بالمصادقة على نظام روما الأساسي، وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أطلقت العملية والتحالف من أجل تطوير القانون حملة لمواءمة التشريعات في كوت ديفوار مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٤٧ - وكان قيام رئيس الوزراء باني بافتتاح اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تطورا إيجابيا. ويتوقع أن تؤدي اللجنة، التي طالب بها اتفاق ليناس - ماركوسي دورا رئيسيا في تعزيز مصالحة وطنية طويلة الأجل واحترام حقوق الإنسان.

٤٨ - وواصلت العملية مناقشة تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في كوت ديفوار (S/2006/835) مع قيادات القوى الجديدة ومجموعات الميليشيا المناصرة للحكومة، موجهة نظرهم إلى الشواغل العديدة التي أعرب عنها الأمين العام، وكذلك تقديره لالتزامهم بتنفيذ خطط العمل لإنهاء استخدام الجنود الأطفال. وفي حين لا تمتلك العملية أي دليل على استمرار قيام مجموعات الميليشيا أو القوى الجديدة بتجنيد الأطفال، فإن هذه المجموعات تقرّ باستمرار ارتباط الأطفال مع القوات المتحاربة بشكل عام. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دعمها لبرنامج وقاية وتسريح الأطفال وإعادة تأهيلهم، للأطفال

المرتبطين بالمجموعات المسلحة والأطفال الذين يتعرضون لخطر التجنيد، الذي يفيد ما مجموعه ٢٢٠٨ أطفال.

٤٩ - ووردت تقارير عن الاتجار بالبشر في المدن الشمالية أوديونييه وكوروغو وفي منطقة أيبوسو في الجنوب. وبالرغم من الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومنظمات أخرى، لا تزال هناك شبكات جيدة التنظيم تستخدم لجلب الفتيات الشابات من البلدان المجاورة إلى كوت ديفوار للعمل بالبعاء. وقد حققت العملية في بعض الحالات الخاصة بالاتجار بالأطفال من مالي وبوركينا فاسو وهؤلاء يتم تهريبهم عن طريق الخط الحديدي واغادوغو - بواكي - ديمبروكو - أيدجان، للعمل في كوت ديفوار كخدمات في المنازل أو عاملات في المزارع. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعيد ٢٧ طفلا من الجنسية المالية من بواكي إلى مالي بواسطة السلطات المحلية واليونيسيف.

## ثامنا - رصد وسائط الإعلام

٥٠ - بغية تعزيز عملية السلام على نحو أفضل وتوسيع أنشطتها المتعلقة بالتوعية، أنشأت العملية أربعة مكاتب فرعية في مان، وسان بيدرو، وياموسوكورو وبوندوكو وتسعى إلى إنشاء وجود لها في أربع مناطق أخرى. علاوة على ذلك، تم تنظيم سلسلة من المنتديات وقافلة للسلام في بقاع مختلفة من البلد. وفي ياموسوكورو، وضعت خطة عمل مع "مؤتمر المجتمع المدني" لتعزيز مشاركة أطراف المجتمع المدني الفاعلة، مثل النساء والشباب ووسائط الإعلام والقطاع الاقتصادي في عملية السلام. وكذلك ضم منتدى للأطفال قرابة ٥٠٠ طفل ضعيف كنقطة انطلاق لقافلة الأطفال التي ستقوم بزيارة المدارس في جميع كوميونات أيدجان قبل البدء بجولة في البلد.

٥١ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعوة إلى هئية بيئة إعلامية محسنة. وفي هذا المجال، قدمت العملية الدعم إلى وزارة الاتصالات لإنشاء وحدة إنذار مبكر تُعنى بوسائط الإعلام التي تحض على الكراهية تضم ممثلين عن الحكومة، وهيئات تنظيم ووسائط الإعلام، والرابطة الوطنية للصحفيين والعملية. وعززت البعثة أيضا من تعاونها مع هيئات تنظيم ووسائط الإعلام مثل المجلس الوطني للصحافة، والمجلس الوطني لوسائط الإعلام السمعية البصرية ومرصد حرية الصحافة والأخلاقيات والواجبات الأدبية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن ما يعيق فعالية الهيئتين الأوليين بشدة، عدم إنشاء مجالس إدارة فيهما بعد. وتمشيا مع القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦)، قدمت العملية أيضا إلى الحكومة نماذج من مدونات السلوك من مختلف البلدان للإطلاع عليها من أجل المساعدة في وضع مدونة سلوك إيفوارية لوسائط

الإعلام. ولم ينته العمل في المدونة التي كان ينبغي أن تنشر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وفق الجدول الذي اقترحه الفريق العامل الدولي.

٥٢ - وبالتعاون مع المجلس الوطني لوسائل الإعلام السمعية البصرية والسفارة الكندية في كوت ديفوار، أقامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار شراكة مع شبكة الإذاعات المحلية بهدف مساعدتها في تعزيز السلام. وتشمل الشراكة برامج مشتركة تزود الإذاعات ببرامج العملية على موجات FM وبإمكان هذه الإذاعات إعادة بثها؛ كما تزودها بالتدريب. وقد وضعت البعثة مدونة أخلاق يطلب من كل محطة إذاعية مشاركة أن تلتزم بها.

## تاسعا - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٣ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، تواصل العملية إدماج نشر الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أنشطة البعثة، من خلال تعزيز السلوك الخالي من المخاطرة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، شارك ١٥٠١ من موظفي الأمم المتحدة في حلقات عمل التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتم تدريب ٦٢ من المثقفين الأقران في دورتين تدريبيتين. وتم تعزيز خدمات المشورة والفحص الطوعية وتقديم ٤٨٨ موظفاً للفحص الطوعي من فيروس نقص المناعة البشرية خلال هذه الفترة.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أجرت العملية، بالتعاون مع المنظمة المحلية VIDRI CANAL، حلقة تدريبية للمدربين تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والجنسانية، وحقوق الإنسان لـ ٢٥ امرأة عضواً في مختلف الرابطة المحلية من أييدجان. وخلال الاحتفال باليوم العالمي التاسع عشر للإيدز، افتتح في الجزء الشمالي من البلد مركز للعلاج النفسي والاجتماعي لرعاية المصابين أو المتأثرين بالفيروس/الإيدز، بتمويل من الصناديق المخصصة للمشاريع السريعة الأثر التابعة للعملية.

## عاشرا - المسائل الجنسانية

٥٥ - في السعي لإدماج المنظور الجنساني، أجرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برامج تدريب وتوعية حول الجنسانية لـ ٥٢٣ موظفاً جديداً و ١٤٦ جندياً خلال الفترة قيد الاستعراض. ودربت البعثة أيضاً ١٥ مسؤولاً عن الانتخابات في أمور الجنسانية والمسائل المتعلقة بالانتخابات. وساهمت العملية أيضاً، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تدريب ٢٥ فرداً من وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية على المسائل الجنسانية والتنمية، وكذلك ٦٠ امرأة قيادية من المنظمات غير الحكومية المحلية و ١٥ ممثلاً من مختلف الوزارات

حول قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كأداة دعوة للتطرق إلى المسائل الجنسانية التي تؤثر على النساء خلال الصراع وبعده.

٥٦ - ولا تزال البعثة والفريق القطري يتلقيان تقارير عن العنف الجنسي في الجزء الشمالي والغربي من البلد، وعن الادعاء بالتحرش المنتظم بالنساء والفتيات الشابات في المناطق الريفية وعند نقاط التفتيش. وأجرت اليونيسيف، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، دراسة لتقييم مدى المشكلة لتقديم رد متسق. وفي الوقت نفسه، خصص جزء كبير من برنامج اليونيسيف للحماية لتقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي.

### حادي عشر - سلوك أفراد الأمم المتحدة وتأديبهم

٥٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أبلغ عن الادعاء بوقوع حادثتين للاستغلال والاعتداء الجنسيين ارتكبهما موظفون تابعون للأمم المتحدة وهما قيد التحقيق. وتواصل العملية العمل بشكل وثيق مع جميع عناصر البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز مبادرات التدريب وتدابير الوقاية لجميع حفظة السلام، بالإضافة إلى آليات الرصد والإبلاغ. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تلقى ٤ ٢٤٢ موظفا تدريبا إلزاميا يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتلقى أكثر من ٤٥ في المائة من كبار المديرين في العملية تدريبا إضافيا موجهها عن التزامهم ومسؤوليتهم عن منع أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل الموظفين تحت إشرافهم. ولا تزال العملية تشجع أيضا الشركاء الخارجيين بمن فيهم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتبادل المعلومات بشأن الادعاءات المتعلقة بالاعتداء الجنسي من قبل موظفي الأمم المتحدة، من خلال الآليات النافذة في البعثة.

### ثاني عشر - ملاحظات

٥٨ - أرحب بالاختتام الناجح للحوار بشأن عملية السلام الإيفوارية وبتوقيع اتفاق سلام بين الرئيس غباغبو والسيد سورو بتاريخ ٤ آذار/مارس. فذلك إنجاز هام أود أن أشيد من أجله بالزعميين. كما أود أن أهنئ الرئيس كوامبوريه على الدور التيسيري الفعال والتزیه الذي قام به، وأن أؤكد له وللزعماء السياسيين الإيفواريين التزام الأمم المتحدة واستعدادها للمساعدة على تنفيذ الاتفاق. كما أود أن أؤكد له أن كوت ديفوار ستظل من أعلى أولوياتي لهذا العام.

٥٩ - ويعد اتفاق واغادوغو بحل المأزق الراهن وتمهيد السبيل أمام التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في كوت ديفوار، وخاصة أنه يستند إلى اتفاقات السلام وقرارات مجلس الأمن السابقة، ويتناول العديد من المسائل الرئيسية التي ما فتئت تعيق التقدم حتى الآن. بيد أنه



سيحكم على الاتفاق بالإرادة السياسية للأطراف بتنفيذه. ويتسم الاتفاق أيضا في هذا الصدد بأهمية خاصة، لأن الزعماء الإيفواريين هم الذين وضعوه بأنفسهم، الأمر الذي يضع على عاتقهم مسؤولية خاصة بتنفيذه تنفيذا تاما. ولذلك، فإني أحث الأطراف على الشروع فوراً في عملية التنفيذ. وفي الوقت نفسه، سأعمل على الشروع في مناقشات مع الميسر والأطراف بشأن الدور الذي يتوقع أن تؤديه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل السامي لشؤون الانتخابات، لدعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك آليات المتابعة.

٦٠ - وقد أكد مجلس الأمن في قراره ١٧٢١ (٢٠٠٦) على أن التمديد الحالي للفترة الانتقالية هو تمديد نهائي. ويكرر الاتفاق الجديد تأكيد التزام الأطراف بجميع قرارات المجلس ذات الصلة، ويعلن أن هدفه يتمثل في تيسير تنفيذ القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). كما ينص على خطة طموحة وجدول تنفيذ محكم سعياً إلى الوفاء بالموعد النهائي المحدد في القرار ١٧٢١ (٢٠٠٦). وبالرغم من وجود عدد من المسائل التقنية وغيرها من المسائل التي قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح، فإن الجهد المبذول للاستفادة من قرارات المجلس واتفاقات السلام السابقة يستحق الثناء. ولذلك، فإنه قد يكون الوقت قد حان لكي يوافق مجلس الأمن على توصية زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة كوت ديفوار. فهذه الزيارة في هذه المرحلة ستتيح الفرصة للتوصل إلى تفاهم مشترك مع الأطراف والميسر، لا بشأن دور الأمم المتحدة في عملية التنفيذ فحسب، وإنما بشأن القيام بعملية واقعية للتنفيذ تتماشى مع كل من الاتفاق وقرارات المجلس وتعترف بالشواغل المشتركة بين الأطراف والمجتمع الدولي.

٦١ - وقبيل احتتام الحوار، من اللازم مواصلة الجهود للتقدم في التحضيرات التقنية اللازمة للقيام في نهاية المطاف بترع السلاح، وتحديد الهوية وإصلاح قطاع الأمن، بالإضافة إلى تنفيذ العملية الانتخابية. وإني أود أن أثنى على التصميم الذي أظهره رئيس الوزراء للمضي قدماً في تنفيذ هذه المهام. ومع أن التقدم المبدئي المحرز خلال عام ٢٠٠٦ محدود جداً، فإنه يوفر قاعدة جيدة لبناء مزيد من التقدم يكفل التنفيذ التام وفي حينه لاتفاق واغادوغو. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعداً لتقديم المساعدة اللازمة لتنفيذ العمليات الرئيسية، وخاصة نزع السلاح، وإصلاح قطاع الأمن والتحضير للانتخابات. والأمم المتحدة مستعدة، وهي لا تزال تحضّر لمساعدة الأطراف الإيفوارية على تنفيذ العديد من المهام الرئيسية المرتبطة بهذه العمليات بسرعة وبطريقة شاملة. وإني أتطلع في غضون ذلك، لمواصلة العمل مع رئيسي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لمساعدة الزعماء السياسيين الإيفواريين على التوصل إلى تسوية سياسية دائمة.

٦٢ - وينبغي إكمال دعم المجتمع الدولي للعملية السياسية، ببذل جهود متناسبة لمعالجة الأوضاع الإنسانية في البلد. وعلى الرغم من تقديري للمساهمات الهامة التي يقدمها عدد من الشركاء الرئيسيين، كالاتحاد الأوروبي، فإنني أحث الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في عملية النداء الموحد لكوت ديفوار في عام ٢٠٠٧.

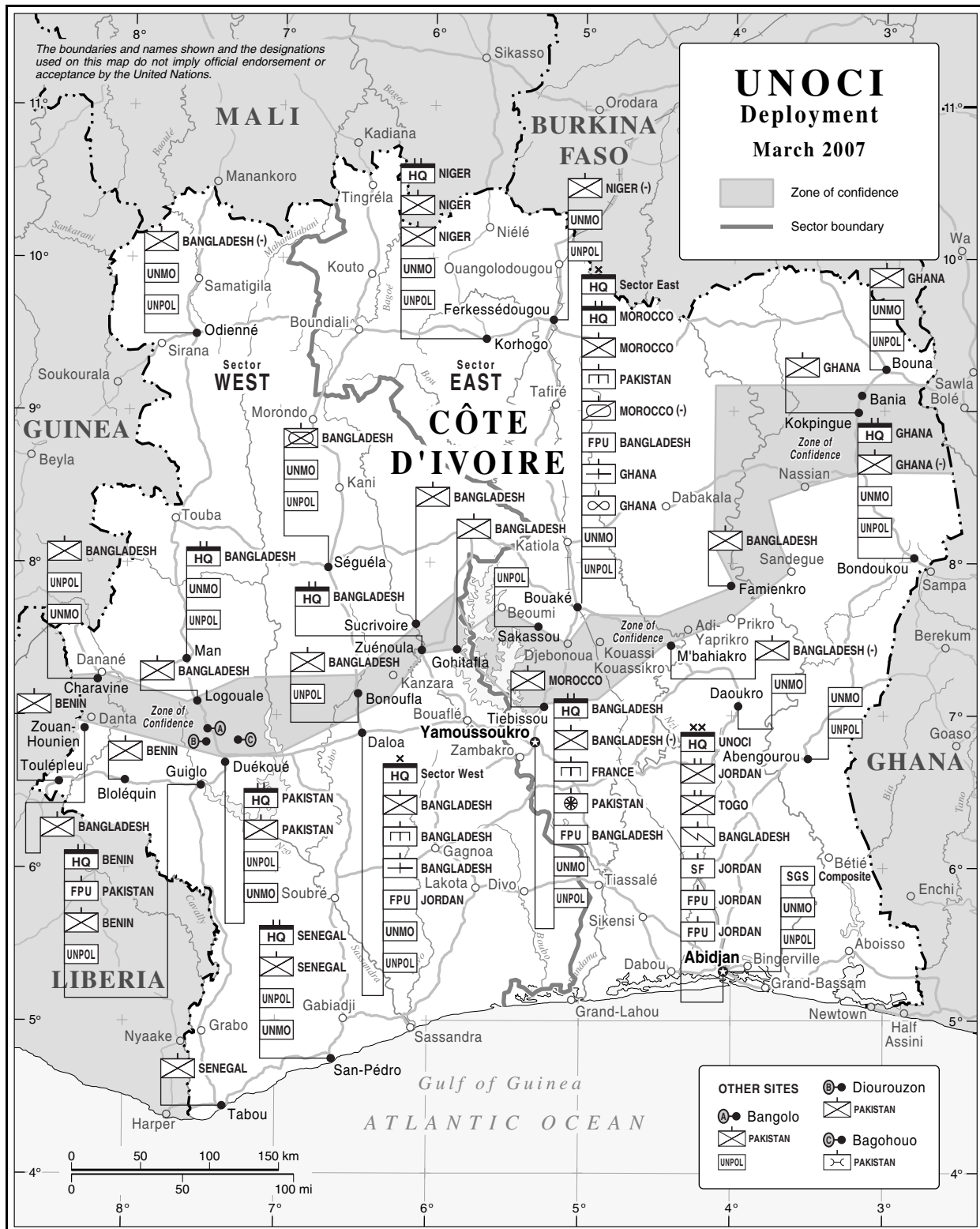
٦٣ - وإني أود أن أتقدم بتقديري العميق للسيد بيير شوري الذي أنهى مهمته بصفته ممثلاً شخصياً لي لكوت ديفوار في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧. فقد قدم مساهمة هامة في الجهود المبذولة لتقديم عملية السلام خلال مدة خدمته التي دامت سنتين. وأود أيضاً أن أثنى على الموظف المسؤول حالياً عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والممثل السامي لشؤون الانتخابات، وعلى الأفراد العسكريين والمدنيين في العملية وأفراد فريق الأمم المتحدة القطري لالتزامهم المتواصل بعملية السلام. وأعرب أيضاً عن امتناني للمنظمات الإنسانية والإنمائية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والبلدان التي تسهم بأفراد من الجيش والشرطة إلى العملية لمساهماتهم القيّمة في تحقيق السلام في كوت ديفوار.

## المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية  
في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	الاجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١٢			١٢		
إثيوبيا	٢			٢		
الأرجنتين						٤
الأردن	٧	١٢	١٠٤٨	١٠٦٧	٣٧٥	٤
إكوادور	٢			٢		
أوروغواي	٢	١		٣		٦
أوغندا	٥	٢		٧		
أيرلندا	٢			٢		
باراغواي	٩	٢		١١		
باكستان	٨	٩	١١١٤	١١٣١	١٢٥	٢
البرازيل	٤	٣		٧		
بنغلاديش	١١	١٠	٢٧٢٥	٢٧٤٦	٢٥٠	٩
بنن	٧	٧	٤٢١	٤٣٥		٢٨
بولندا	٢			٢		
بوليفيا	٣			٣		
بيرو	٣			٣		
تركيا						٢١
تشاد	٣			٣		٥
توغو	٦	٤	٣١٥	٣٢٥		١
تونس	٥	٢		٧		
جمهورية أفريقيا الوسطى						٧
جمهورية ترانينا المتحدة	١	٢		٣		
الجمهورية الدومينيكية	٤			٤		
جيبوتي						٣٩
رواندا						١٥
رومانيا	٧			٧		
زامبيا	٢			٢		

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية	الاجموع
زمبابوي	٢					٢
سويسرا					٢	
السلفادور	٣				١	٣
السنغال	٧	٨	٣٢١		٥٨	٣٣٦
صربيا	٣					٣
الصين	٧					٧
غامبيا	٣					٣
غانا	٦	٧	٥٣١		١	٥٤٤
غواتيمالا	٥					٥
غينيا	٣					٣
فانواتو					٤	
فرنسا	٣	١٢	١٧٣		١٠	١٨٨
الفلبين	٤	٣			١١	٧
الكاميرون					٦٢	
كرواتيا	٣					٣
كندا					٣	
كينيا	٥	٤				٩
مدغشقر					٦	
المغرب	١	٣	٧٣٣			٧٣٧
مولدوفا	٣					٣
ناميبيا	٣					٣
نيبال	٣					٣
النيجر	٦	٣	٣٧٩		٧١	٣٨٨
نيجيريا	٨				١٧	٨
الهند	٨				١١	٨
اليمن	٥				٢	٥
الاجموع	١٩٨	٩٤	٧٧٦٠	٧٥٠	٤٠٠	٨٠٥٢



Map No. 4220 Rev. 17 UNITED NATIONS  
March 2007

Department of Peacekeeping Operations  
Cartographic Section